

شرح نخبة الفكر (الشرح الأول) للشيخ ابن عثيمين 43

محمد بن صالح العثيمين

صلى الله عليه وسلم لا عدو ولا طيارة وقال قر من المجنون فرارك من الاسد كلها من الاحاديث الصحيحة فقوله لا عدو ولا طيرة يقتضي نفي العدو وقوله فر من المجنون فرارك من الاسد يقتضي - 00:00:01

هـ وجود العدو والا ما كان لغيره منها فائدة فلنسميه هذا ايش نعم نسميه مختلف الحديث لأن بينهما تعارض لكنه تعارض ظاهري يمكن الجمع بينهما فيقال في الحديث النفي لا عدو ولا طيرة - 00:00:26

اي ان المرض لا يعدي بنفسه بل بتقدير الله عز وجل ولا شاء الله لم يعدي لم يعدي فيكون المراد بالنفي نفي ما كان يعتقده اهل الجاهلية - 00:00:53

بان الامراض تعدى بنفسها ولابد من انتقال المرض المعدى الى المريض بعيد الصحيح الى الصحيح وهذا الاعتقاد صحيح ولا غير صحيح لا صحيح غير صحيح ولهذا لما اورد عن على النبي صلى الله عليه وسلم - 00:01:16

ايراد ينقض هذا النفي قالوا يا رسول الله هل الجمل الاجرب يأتي الى الابل الصالحة التي هي كالظباء بالرمل ثم يعديها فتجرم ايران صحيح هذا الارادة ولا لا صحيح هذا شيء مشاهد - 00:01:39

قال النبي صلى الله عليه وسلم فمن اعدى الاول هـ واش نقول الله فالذى يعدي فالمرض لا ينتقل بنفسه بل بتقدير الله عز وجل وامرہ كما ان الجرب الاول اللي اصاب المجلوب الاول - 00:02:08

انما كان بتقدير الله عز وجل طيب قر من المجزوم فرارك من الاسد لا يولد مرض على مصح هذا يقتضي ان اثبات العدو نقول نعم الرسول عليه الصلاة والسلام امرنا بتقوی الاسباب التي توجب - 00:02:34

الضرر ولا يعني ان هذه الاسباب فاعلة بنفسها موجبة لما تقتضيه اولى طيب فهذا هو الجمع بينهم اذا سمي هذا ايش مختلف الحديث يقول المؤلف رحمه الله بمختلف الحديث بعده - 00:02:55

او هـ اولى اولى فان ثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر منسوخ هـ اولى يعني او لا يمكن الجمع عورظ بمثله ولم يمكن الجمع فان ثبت المتأخر يا عادل كتابك وينه - 00:03:28

فان ثبت متأخر ان ثبت متأخر فهو الناسخ والآخر منسوخ فهو الناسخ والآخر المنسوخ والناسخ هو الرافع لحكم المنسوخ او للفظه وهذا نعرف النصر لانه رفع حكمي دليل شرعی او لفظه - 00:04:06

بدليل شرعی رفع هـ حكمي دليل شرعی او لفظه بدليل شرعی فالنسخ رفع للحكم كله اما رفع الحكم عن بعض الافراد فيسمى تخصيصا وقد يسميه العلماء علماء السلف قدinya بالنفع - 00:04:38

اي ان النسخ في عرف السابقين قد يراد بالتخصيص لانه في الواقع رفع لبعض للحكم عن بعض افراده فهو نسخ جزئي على كل حال اذا لم يمكن الجمع وثبت المتأخر - 00:05:06

ها فالمتأخر ناصح والثاني منسوخ فان قلت هل ثبت النسخ بالادلة الشرعية فالجواب اقول نعم اثبته بالنص والواقع اما النص فقال الله عز وجل ما نسخ من اياتنا ونفسها نأتي بغير منها او مثلها - 00:05:23

وقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وهذا نصر واما الواقع فاستمع الى قول الله تبارك وتعالى احل لكم ليلة الصيام الرفثوا الى نسائكم هـ لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم كتم تخترون انفسكم فتاب عليكم - 00:05:53

الآن وعفا عنكم فاللان تاشروهن الان واما قبل سلام فاللان باشروهم وابتغوا ما كتب الله لكم الى اخره وقال الله عز وجل ان يكن منكم

عشرون صابرون يغلب مئتين وان يكن منكم مائة يغلب الف من الذين كفروا - [00:06:17](#)

لأنهم قوم لا يفقهون ثم قال الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مئة صابرة يضرب مئتين وان يكن منكم الف يغلب الفين باذن الله هذا نسخ ولا غير نسخ - [00:06:43](#)

لقولها الان فالنسخ اذا ثابت بالدليل الشرعي والواقع الحصني طيب هل العقل يجوز النسخ على الله في احكامه الجواب نعم يجوزه
لأنه لا يمكن ان تأتي النصوص بما يمنعه العقل ابدا - [00:06:59](#)

ثمان العقل قد يوجهه فان الامة اذا تغيرت حالها من حال الى اخرى تناسب الحكم الناسخ كان مقتضى العقل ان يتغير الحكم لتغير
الحال فيكون النصر اذا قد دل عليه النص - [00:07:24](#)

والحسن والعقل خلافاً لمن انكره والذين انكروه اليهود انكروا النصر لأنهم كفروا برسالة عيسى وقالوا ما يمكن ان شريعتنا تنفس الله
سبحانه وتعالى ما ينصح الاحكام هل الله جاهل ما يدرى وبعد حين تبين له الامر - [00:07:47](#)

لا اذا لا يمكن ان ينساه ولكن الله اكذبهم بقوله كل الطعام كان حلاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل ان تنزل
الثورات قل فاتوا بالتوراة فاتلواها من كلهم صادقين - [00:08:14](#)

وقال وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن الغنم ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما فالنصب ثابت حتى في التوراة لكنهم
قوم مكابرلن معاندون اذا النسخ ثابت ولم ينكروه احد الا اليهود ويقال - [00:08:32](#)

ان ابا مسلم الاصفهاني انكره في القرآن وقال لا يمكن ان يقع الناس في القرآن فجيء اليه بالآيات ونشر امامه قال هذا ليس
بنصب ولكنه تخصيص رجل كيف تخصيصك؟ قال نعم - [00:08:53](#)

لان لان الحكم المنسوبة كان في الاصل عاماً لجميع الازمنة فإذا رفع الناس حكمه في الازمنة الثانية كان ذلك تخصيصاً من الازمنة
صح ولا اذا نقول نوافقك على هذا هو ما يرضيك هذا الشيء - [00:09:27](#)

فيكون خلاف بينه وبين الناس لفظية والا هو فقد ثبت ان الحكم ولا هو فقط والا فهو قد اقر بان الحكم ارتفع ارتفع الا انه يسميه
تخصيصاً وغيره يسميه نفح - [00:09:54](#)

وحينئذ يكون خلاف ابي مسلم الاصفهاني مع الجماعة خلافاً لفظية لأنهم اتفقوا على المعنى المهم ان المؤلف رحمه الله في الكتاب
في هذا الكتاب المختصر الذي يعتبر زبدة للكتب - [00:10:14](#)

اثبت النسخ ولا لا ها؟ اثبتت وعرفنا الان متى يكون نصره انه اذا تعارض نصان ولم يمكن الجمع بينهما وثبت المتأخر ثبت متأخر ومن
هذا نعرف انه يشترط لثبوت النصر - [00:10:32](#)

يشتغل في بيت نسخ ايش تعذر الجمع والعلم بتأخر الناس والتعاظم معلوم تعارض هو الاصل ولهذا نقول تعادل جمعنا تعارف نعم
طيب يقول رحمه الله فالتأخر هو الناصر طيب والا - [00:10:59](#)

بالترجح يعني والا نعلم التاريخ فالترجح كيف الترجح لان نطلب الراء الترجح بين نصين وطرق الترجح كثيرة وقد تكلم عليها
أهل الاصول اصول الفقه والترجح معناه ان تدل قرائن على ان احدهما - [00:11:30](#)

والثابت والثاني غير مقاوم هذا الترجح ان تدور قرائن على ان احدهما هو الثابت والثاني غير مقاوم له لانه مرجوح وقد ذكرنا طرقاً
من الترجح بكتاب الاصول من علم الاصول - [00:11:58](#)

ولكن المرجحات لا تخفي على الانسان العاقل الذي فمثلاً لو تعارض نصان احدهما كان فيه المعارض صاحب القضية ايها يقدم
الثاني الذي فيه صاحب القضية فابن عباس رضي الله عنهما - [00:12:24](#)

قال ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وميمونة قالت انه تزوجها وهي حلال والحديث صحيح ان ايها نقدم يا
عبد الله من هذه ميمونة انه تزوجها وهي حلال - [00:12:50](#)

تزوجها وهو حلال تزوجها وهو حلال لانها صاحبة القضية لا سيما وانه قد عضدها حديث ابي رافع الذي كان الرسول بينهما وقال ان
الرسول صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال - [00:13:14](#)

بل تعارض نصان احدهما مبطن على الاصل والثاني ناقل عن الاصل ايهم اللي يقدم؟ الناقل عن الاصل يقدم لأن معه زيادة علم ثأمل موقع الاصل فهو على الاصل لكن اذا جاءنا الناقل عن الاصل - [00:13:33](#)

فإننا نقدم ومنه على رأي بعض أهل العلم حديث نقضي الموضوع بمس الذكر وعدم نقضه به فأن بعض أهل العلم يقول إننا نرجح حديث النقص لانه ناقل عن الاصل وحديث عدم النسب مبق - [00:13:56](#)

على الاصل عرفتم فسلك طريق الترجيح ولكن سبق لنا ان طريق ان الجمع بينهما ممكن وإذا امكن الجمع فلا نرجأ للترجح لأن اللجوء الى الترجيح يستلزم ابطال احدهم والجمع بينهما - [00:14:28](#)

ها عمل بهما جميعا فيكون اولى - [00:14:52](#)